

## وزارة الشؤون الاجتماعية

### منح

امر عدد 437 لسنة 1981

مؤرخ في 7 افريل 1981 يتعلق باحداث منحة اضافية مؤقتة في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلعنا على الامر المؤرخ في 31 مارس 1932 المتعلق باحداث الضريبة الشخصية

وعلى الامر المؤرخ في 29 مارس 1945 المتعلق باحداث الاداء على الاجور والمرتبات

وعلى القانون عدد 73 لسنة 1957 المؤرخ في 11 ديسمبر 1957 المتعلق بنظام التمويض عن حوادث الشغل والامراض المهنية

وعلى القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 المتعلق بضبط نظام جرايات التقاعد المدني والمسكري وخاصة على الفصل 6 منه

وعلى القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم انظمة الضمان الاجتماعي

وعلى القانون عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 افريل 1966 المتعلق باصدار مجلة الشغل وخاصة على الفصل 3 منه

وعلى مجلة الشغل وخاصة الفصل 134 منها

وعلى القانون عدد 72 لسنة 1973 المؤرخ في 19 نوفمبر 1973 المتعلق باحداث المساهمة الاستثنائية للتضامن ، كما وقع تمديده

بالقانون عدد 88 لسنة 1980 المؤرخ في 31 ديسمبر 1980

وعلى القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 3 اوت 1977 المتعلق باحداث صندوق النهوض بالسكن للاجراء

وعلى الامر عدد 107 لسنة 1968 المؤرخ في 20 افريل 1968 المتعلق بلجان الترتيب المهني

وعلى الامر عدد 247 لسنة 1973 المؤرخ في 26 ماي 1973 المتعلق بضبط الاجور وخاصة على الفصل الثاني منه

وعلى الامر عدد 493 لسنة 1974 المؤرخ في 20 افريل 1974 المتعلق باحداث اللجنة القومية للاجر الادنى المضمون

وعلى الامر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 افريل 1974 المتعلق بانظمة جرايات الشيخوخة والمعز والباقيين بعد الوفاة في القطاعات غير الفلاحية

وعلى الامر عدد 609 لسنة 1980 المؤرخ في 19 ماي 1980 المتعلق بضبط الاجر الادنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية والخاضعة لمجلة الشغل

وعلى القرار المؤرخ في 29 ماي 1973 المتعلق بالمصادقة على العقد الاطارى المشترك المؤرخ في 20 مارس 1973

وعلى الفصل 50 من العقد الاطارى المشترك المؤرخ في 20 مارس 1973

وعلى رأي اللجنة القومية للاجر الادنى المضمون

وعلى رأي وزيري التخطيط والمالية والشؤون الاجتماعية

وعلى رأي المحكمة الادارية

اصدرنا امرنا هذا بما ياتي :

**الفصل 1** - احدثت لفائدة كافة الاجراء في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل منحة اضافية مؤقتة

يضببط مقدارها الشهري حسب المقاييس التالية :

- IO د بالنسبة للاجور التي لا تفوق 54،704 د

12,5 د بالنسبة للاجور التي تفوق 54,704 د ولا تتمدى 82 د

15 د بالنسبة للاجور التي تفوق 82 د ولا تتمدى 110 د

17,5 د بالنسبة للاجور التي تفوق 110 د ولا تتمدى 140 د

20 د بالنسبة للاجور التي تفوق 140 د

**الفصل 2 -** ان اقسام الاجور المشار اليها بالفصل المتقدم تمثل الاجور الشهرية الاساسية التامة المضبوطة بالقوانين الاساسية او بالعقود المشتركة او بصفة تعاقدية المدفوعة فعلا خلال شهر مارس 1981 قبل طرح ما يخصم من مساهمات لفائدة الضمان الاجتماعي والادامات المدفوعة من قبل الاجير وباستثناء كل منحة مهما كان نوعها

ولا تقحم المنحة الاضافية المؤقتة في الاجر الاساسي وكذلك لا تعتمد في ضبط المنح والتوابيع المرتبطة

بالاجر الاساسي . ويجب ان تمثل هاته المنحة باعتبارها عنصرا من عناصر الاجر مستقلا عن الاجر وتوابعه عند اعداد بطاقات ودفاتر الاجور التي اوجب مسكها الفصلان 143 و 144 من مجلة الشغل

غير ان المنحة الاضافية المؤقتة تعتبر في حساب منحة العطلة التامة الاجر حسب مقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 119 من مجلة الشغل

بالنسبة للاجراء الذين يقع خلاصهم على اساس عدد ساعات العمل

**الفصل 3 -** تضبط المنحة الشهرية اعتمادا على الاجر الاساسي المشار اليه بالفصل 2 من هذا الامر وعلى مدة العمل الشهرية العادية المنصوص عليها بالتشريع المعمول به

ويضبط مقدار هاته المنحة على اساس عدد ساعات العمل العادية المؤداة فعليا والمشابهة لها وذلك حسب المقاييس التالية :

نظام 48 ساعة		نظام 40 ساعة	
الزيادة السعوية	اقسام الاجور السعوية	الزيادة السعوية	اقسام الاجور السعوية
48 م	263 م	58 م	من 263 م الى 315 م
60 م	من 264 م الى 394 م	72 م	من 316 م الى 473 م
72 م	من 395 م الى 529 م	87 م	من 474 م الى 635 م
84 م	من 530 م الى 673 م	100 م	من 636 م الى 808 م
96 م	اكثر من 673 م	115 م	اكثر من 808 م

الاضافية المؤقتة لضبط مقادير المساهمات وخدمات الضمان الاجتماعي المنصوص عليها بالفصل 42 من القانون المشار اليه اعلاه عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

غير انه عند تطبيق مقتضيات الفقرة الاولى من الفصل 115 من القانون المشار اليه اعلاه عدد 73 لسنة 1957 المؤرخ في 11 ديسمبر 1957 والفصلين 45 و 53 من الامر المشار اليه اعلاه عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 افريل 1974 تعتبر هاته المنحة بمثابة زيادة شهرية في الاجر الادنى المضمون لمختلف القطاعات يساوي مقدارها 10 دنائير

**الفصل 8 -** لا يمكن باي حال ان ينجر عن تطبيق مقتضيات هذا الامر طرد او تخفيض في الاجور المدفوعة فعليا خلال شهر مارس 1981

**الفصل 9 -** تسلط على المؤجرين المخالفين لمقتضيات هذا الامر العقوبات المنصوص عليها بالفصل 3 من القانون المشار اليه اعلاه عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 افريل 1966

**الفصل 10 -** الوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما

**الفصل 4 -** بالنسبة للاجراء الذين لا يقع استخلاصهم على اساس مدة العمل يكون مقدار هاته المنحة موازيا للارباح العادية لهذا الصنف

غير ان هاته المنحة لا يمكن باي حال ان تكون دون مقدار المنحة الراجعة الى اجير من نفس الاختصاص او الكفاءة المستخلص على اساس مدة العمل وذلك بالرجوع الى المقاييس المضبوطة بالفصلين 1 و 3 من هذا الامر

وفي حالة نزاع تتولى لجان الترتيب المهني ضبط المقدار المقابل لهاته المنحة وذلك طبقا للمقاييس والمعمول بها في المهنة

**الفصل 5 -** يتقاضى العمال الشبان البالغون من العمر اقل من 18 سنة منحة لا يمكن ان تقل عن 85 % من المقدار الراجع للعامل الكهل وذلك طبقا لاقسام الاجور المنصوص عليها بالفصلين 1 و 3 من هذا الامر

**الفصل 6 -** يوقف بصورة مؤقتة كل حجز يتعلق بالضرائب عن المرتبات والاجور والضريبة الشخصية والمساهمة الاستثنائية للتضامن ولفائدة صندوق النهوض بالسكن للاجراء

**الفصل 7 -** بصفة استثنائية لا يقع احتساب المنحة

